

المحاضرة السابعة: التحليل المفهومي

التحليل المفاهيمي هو عملية منهجية تهدف إلى تحديد ما نريد تتبعه وملاحظته من ظواهر؛ تبدأ بتحديد الباحث لمفاهيم الدراسة أثناء طرح الإشكالية، وتستمر العملية بضبط المصطلحات المعبرة عن هذه المفاهيم، ثم تعريفها تجريبياً وإجراءها.

وكل هذا من أجل الوصول إلى تفكيك هذه المفاهيم إلى أبعاد ومؤشرات بهدف استخراج محددات امبريقية قابلة للرصد والملاحظة.

إن الحدود المستعملة في طرح السؤال أو الفرضية أو هدف البحث تأخذ صبغة مفاهيم.

1. المتغيرات:

لا يوجد بحث إجتماعي ميداني لا يحتوي على متغيرات فكل بحث مهما كان نوعه متغيراته الخاصة، تتبلور من الظواهر الاجتماعية، أو الأحداث، أو المشكلات الاجتماعية. ويعرف المتغير على انه خاصية أو سمة تظهر بحالات (متغيرات نوعية) متعددة أو بمقادير كمية (متغيرات كمية)، مثلاً: الجنس متغير، السن متغير، الديانة متغير، الحالة الاجتماعية متغير...

والمتغير هو القيمة التي يمكن أن تختلف على سبيل المثال: من الأقل إلى الأعلى، أو من السالب إلى الموجب...، وهو على النقيض من الثوابت التي لا تتغير أي تبقى ثابتة. ومع ذلك في البحوث العملية، فإن المتغير يعتبر تصور قابل للقياس في بنية التجريد ولا يمكن قياسه.

يشير المصطلح إلى أي كمية تتغير أو خاصية مميزة يمكن قياسها، ويرتبط المتغير بالمفهوم ويسمى متغير لأنه يشير إلى شيء ما قد يأخذ قيماً مختلفة.

المتغير هو خاصية تجريبية يأخذ قيمتين أو أكثر، وهذا يعني أنه إذا كانت الخاصية تتغير إما كمياً أو كيفياً، فإنها تعد متغيراً.

بمعنى: ينحدر المتغير من المفهوم ويجعل بالتالي الظاهرة قابلة للقياس.

مثلاً: تعتبر "الطبقة الاجتماعية" متغيراً لأنها يمكن أن تأخذ عدة قيم متميزة مثل: دنيا، متوسطة، متوسطة عليا، عليا...

كذلك: يمكن أن يثير مفهوم التعلم من بين أشياء كثيرة القدرة على التذكر التي تصبح متغيرا لأن مثل هذه القدرة يمكن قياسها، انطلاقا مثلا من عدد الكلمات المحتفظ بها خلال فترة معينة.

II. أنواع المتغيرات:

يميز الباحثون على المستوى التحليلي بين المتغيرات المستقلة والتابعة، والمتغيرات الضابطة، والوسيط. كما تم توضيحه سابقا حول أن الفرضية هي علاقة بين متغيرين على الأقل.

مثال: لدينا فرضية مؤداها " كلما ارتفع المستوى التعليمي للأُم كلما ارتفعت نسبة التحصيل الدراسي للأبناء".

المستوى التعليمي للأُم ← نسبة التحصيل الدراسي للأبناء

يمكن التأكيد من خلال هذا المثال أن كل واحد من المتغيرين لا يحتل نفس المكان في الفرضية فتقدم أحد المتغيرين وكأنه السبب (متغير مستقل) وذلك الذي يعتمد عليه في تفسير الثاني الذي يمثل النتيجة (متغير تابع) والذي يعد ناتج عن فعل الأول.

مثلا: يؤدي استخدام الوسائط التكنولوجية في التعليم إلى زيادة معدل التحصيل الدراسي

متغير تابع

متغير مستقل

قد يرجع الحصول على درجات عليا هم أكثر ذكاء فيرجع السبب إلى الذكاء وليس للوسائط التكنولوجية وهنا يصبح الذكاء متغير دخيل (وسيط يحول دون تحديد أثر المتغير المستقل).

من خلال الأمثلة يمكن القول أنه توجد ثلاث أنواع للمتغيرات، خاصة في البحوث غير التجريبية، أما البحوث التجريبية فهي تحوي إلى جانب المتغير المستقل متغيرا يسمى المتغير الضابط.

1. المتغير المستقل (متغيرات سببية):

هو المتغير الذي يختاره الباحث ويعالجه بطريقة معينة ليحدد أثره على متغير آخر، ويكون هذا المتغير تحت سيطرة الباحث، ويتم انتقاء المتغيرات المستقلة انطلاقا من الأسباب المتوقعة للظواهر الملاحظة.

باختصار هو المتغير الذي يؤثر في متغير آخر (المتغير التابع)

مثال: أثر أسلوب التدريب بالتمثيل الدرامي على أداء المشرفين

متغير تابع

متغير مستقل

تطبيق أسلوب التمثيل الدرامي كاسلوب تدريبي للمشرفين يؤثر على أدائهم.

أمثلة:

• أثر الظروف الفيزيائية على الانتاجية

م.م

• علاقة الاشراف بالروح المعنوية.

م.م

• علاقة القيادة بالرضا.

م.م

من خلال الأمثلة السابقة نجد بأن: التغيير في الظروف الفيزيائية يؤثر على الإنتاجية، وتغيير نمط الإشراف والقيادة يؤثر على الروح المعنوية والرضا.

2. المتغير التابع (النتيجة):

يمثل العامل الذي يتغير وفقا لتأثير المتغير المستقل، كما يسمى بالمتغير الخاضع، اللاحق أو الناتج عنه، وهو ذلك المتغير الذي يجري عليه الفعل من أجل قياس التغيرات.

- إن المتغير التابع هو الأول الذي يتم اختياره عادة عندما نريد ملاحظة تأثير مختلف التغيرات عليه، فهو محل تغير لأنه يخضع للمعالجة الخاصة من طرف المتغير المستقل.

مثال: السرعة الزائدة للسائق في المدينة وارتفاع معدل حوادث المرور، فالسرعة الزائدة تعتبر متغيرا مستقلا(سببا) في ارتفاع معدل حوادث المرور والتي تعد متغيرا تابعا (نتيجة)

ملاحظة: لا بد من تعريف المتغير المستقل والتابع تعريفا إجرائيا.

يجب التركيز هنا أن التمييز بين المتغيرين التابع والمستقل ما هو إلا تمييز تحليلي ويرتبط فقط بغرض الدراسة. فلا تكون المتغيرات مستقلة ولا تابعة في العالم الواقعي، فالباحث هو من يقرر كيفية عرضها، ويكون القرار هنا متوقفا على الهدف من البحث. فقد يكون المتغير المستقل في دراسة ما وتابعا في دراسة أخرى.

مثال: تأثر حوادث العمل على أداء المنظمة، فهنا حوادث العمل هي متغير مستقل

وتأثير الظروف الفيزيكية على حوادث العمل، وهنا أصبحت حوادث العمل متغيرا تابعا.

كما تتطلب الكثير من الظواهر التي يستقصيها الباحثون تقييم أثر عدة متغيرات مستقلة على متغير تابع أو أكثر، والأمور هنا يعود إلى طبيعة الظواهر الاجتماعية المعقدة.

بالرجوع إلى المثال السابق فإن دراسة أداء المنظمة كمتغير تابع، فإن حوادث العمل تفسر سبب وقوع بعض الأفراد في الحوادث دون غيرهم، ويبقى هذا التفسير غير كامل لأن هناك العديد من العوامل التي تفسر أداء المنظمة (السن، القدرات، الدافعية...)

3. المتغيرات الوسيطة (الدخيلة):

الواقع الملاحظ يمكن أن يكون أكثر تعقيدا من مجرد العلاقة السببية الوحيدة بين متغيرين، بمعنى أن متغيرات أخرى يمكن أن تتوسط بين المتغيرات المستقلة والتابعة. فالانتقال من المتغير المستقل إلى المتغير التابع لا يتم مباشرة بل يتطلب تدخل عاملا آخر بين الإثنين.

أو أنها نوع من المتغير المستقل الذي تؤثر من ناحية نظرية في الظاهرة المدروسة، ولا يستطيع الباحث ملاحظتها أو قياسها مباشرة، ولكن يفترض وجود عدد من المتغيرات الدخيلة، ويتم أخذها بعين الاعتبار عند مناقشة النتائج وتفسيرها.

مثال: الذكاء الأعلى ينتج عنه تحسن في التعلم لدى الطلاب، إذا فالذكاء هو متغير مستقل والتعلم متغير تابع؛ لكن قد يكون هناك متغيرات دخيلة قد يكون لها بعض التأثير على المتغير التابع مثل: الجهد، الدافعية.. هنا على الباحث أن يسيطر ويتحكم بهذه المتغيرات في دراسته.

باختصار: يجب تحديد بدقة المتغيرات التي ستوضع في علاقة ببعضها، والمتغيرات الأخرى التي سيتم الاحتفاظ بها ثابتة.

III. الأبعاد (أبعاد المفهوم):

باعتبار أن المفهوم هو تصور تجريدي فإن فكرة تجسيده تتطلب تفكيكه إلى أبعاده المختلفة، وبما أنه يشير إلى جوانب من الواقع متنوعة، هذه الجوانب هي التي تشكل الأبعاد (أو ما يسمى بمكونات المفهوم).

1. تفكيك المفهوم:

يساعد التعريف الأولي أو المؤقت في استخراج الباحث لأبعاد المفهوم (المتغير)

مثال: فرضية مؤداها "موارد الزوجين تحدد سلطتهما العائلية".

في هذه الفرضية تقيم علاقة بين مفهومين رئيسيين:

- الموارد.
- السلطة العائلية.

بالنسبة لمفهوم الموارد بإمكاننا استخراج عدد من الأبعاد لهذا المفهوم وذلك بتحديدده على أنه "مجموعة من الإمكانيات سواء كانت ذات صبغة: مالية أو فكرية، فيزيقية أو اجتماعية، يتمتع بها كل زوج من العائلة والتي تميزه عن الآخر (الزوجة عن الزوجة)".

=> هذه الإمكانيات تصبح أبعاد للمفهوم (المتغير).

أما مفهوم السلطة العائلية والذي تم تعريفه على أنه "فعل ظاهري لعملية أخذ القرارات الهامة في العائلة".

- هذا المفهوم يمكن تفكيكه إلى أبعاد مختلفة حسب ميدان النشاطات التي تقوم بها العائلة: اقتصادية، منزلية، اجتماعية، رعاية الأطفال وتربيتهم.

=> باختصار استخراج هذه الأبعاد كان الأساس فيه هو التعريف الأولي أو المؤقت للمتغيرين.

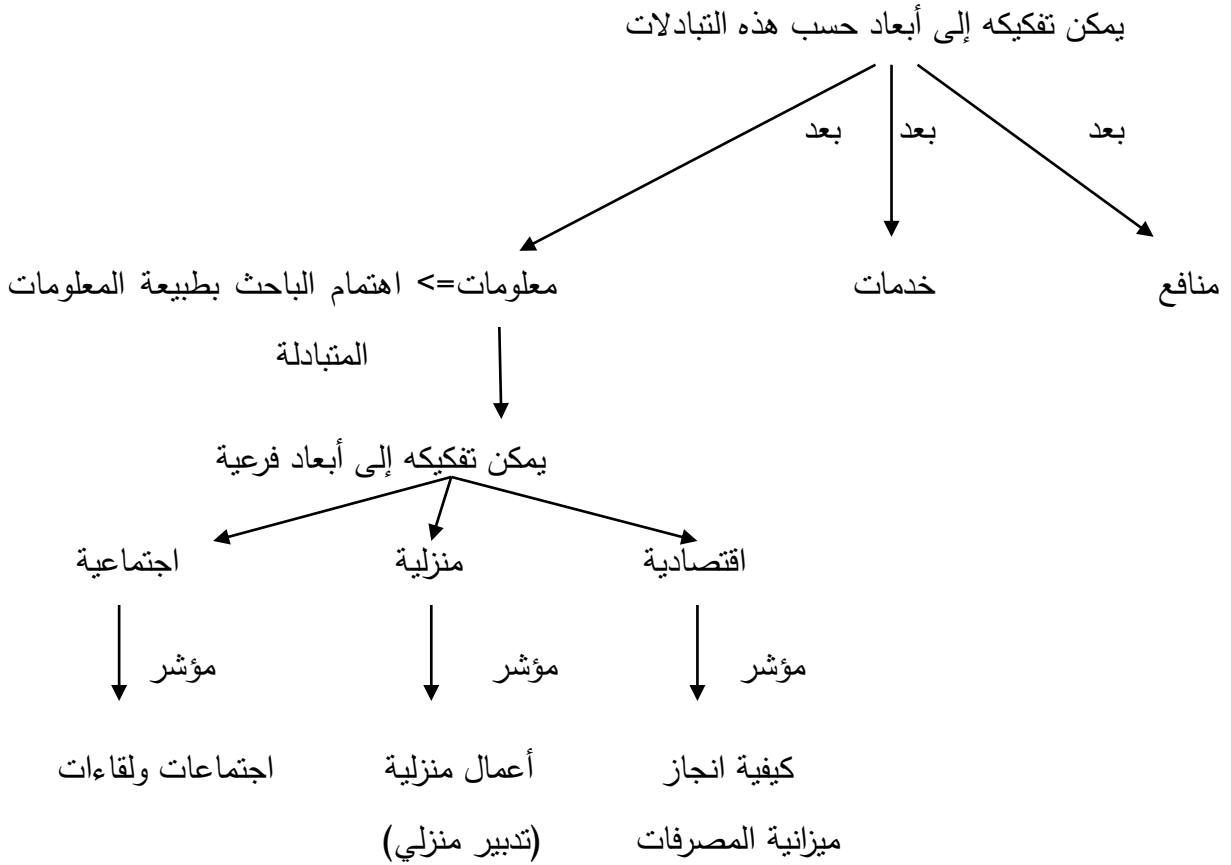
2. تجزئة البعد:

إن الأبعاد التي تمثل مستوى وسطي فهي التي لا تلاحظ ولا تقبل القياس مباشرة فهي بين التصور التجريدي والعام. يمكن استثنائيا تجزئة هذا المستوى إلى أبعاد فرعية تقرب الباحث من الواقع المراد ملاحظته لأنها تقلص مجال هذا الواقع الذي يشير إليه البعد.

مثال: مفهوم التبادلات في دراسة حول علاقة الجوار.

يمكن تفكيكه إلى أبعاد حسب نوع هذه التبادلات، سواء تمت في شكل: منافع أو خدمات أو معلومات، فبعد المعلومات يمكن أن يكون له أبعادا فرعية إذا كان اهتمام الباحث منصب على المعلومات المتبادلة: اقتصادية، منزلية، اجتماعية.

الموضوع: علاقة الجوار => العلاقة تتمثل في التبادلات التي تحدث بين الجيران.



IV. المؤشرات (مؤشرات بعد المفهوم):

بعد عملية استخلاص حدود الفرضية أو المفاهيم الأساسية للفرضية، وتعريفها مؤقتاً ثم إبراز جوانب هذا المتغير، بمعنى أبعاده، في هذه المرحلة سيتم ترجمة هذه الأبعاد إلى سلوكيات أو ظواهر ملاحظة، وهو دور المؤشر.

مثال: نفترض الفرضية الآتية:

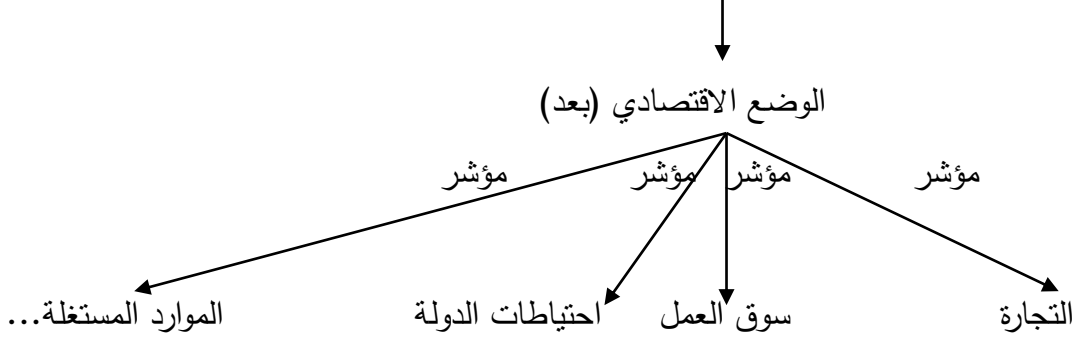
" يفسر الجو الاجتماعي لبلد ما نوع مجتمعه في مرحلة معينة "

لتمييز هذا الجو الاجتماعي يمكن أن نختار الوضع الاقتصادي كبعد لهذا المتغير.

- وما على الباحث إلا البحث في الواقع على علامات وشواهد ملاحظة تدل على الوضعية الاقتصادية إذا أراد تحقيق ولو جزء من الفرضية.

- وبمجرد تشخيص الظواهر الملاحظة القادرة على تقديم حوصلة عن الوضعية الاقتصادية يكون الباحث قد وجد مؤشرات هذا البعد.

- وكل العناصر الملاحظة والمتعلقة يمكن أن تتمثل في: التجارة، سوق العمل، واحتياجات الدولة، الموارد المستغلة، مستوى المديونية... تشير كلها بصفة ملموسة إلى الوضع الاقتصادي لهذا المجتمع. المفهوم (المتغير): الجو الاجتماعي لبلد ما.



=> يمكن أن يكون عدد المؤشرات كبيراً بالنسبة لكل متغير، وذلك لأنه يمكن ملاحظة كل بعد من أبعاده من خلال عدة مظاهر ملموسة. يتطلب اختيارها وفقاً للوسط المدروس والحصول على العدد الكافي منها ليتمكن الباحث من التحليل.

وقد يكون اختيار مؤشراً واحداً أمراً خادعاً لكن في حالة وجود عدد كبير من المؤشرات فإن صلاحية البعد ستكون مضمونة.

- ان استعمال العديد من المؤشرات هو الذي يضمن التقييم الموضوعي والدقيق للبعد وللمتغير اللذين تتعلق بهما المؤشرات.

1. بناء المؤشرات:

لإيجاد مؤشرات كل بعد يجب على الباحث أن يطرح السؤال:

- ما هي العلامات الملاحظة في الواقع والتي يمكن من خلالها تحديد هذا البعد؟ بمعنى يتساءل عن أهم الشواهد التي يمكن أن تصف الظاهرة.

وهنا يرجع الباحث إلى: المعارف، التجارب والحدس.

ثم يقوم بترتيب الظواهر الملاحظة التي تبدو دالة نظرا لعدم وجود قائمة مؤشرات ذات الاستعمال المختلف.

- ما يبقى سوى اكتشاف مؤشرات لكل بعد.

بالرجوع إلى مثال: **السلطة العائلية** والميدان المنزلي كأحد أبعادها، فيمكن استخراج كعلامات ملموسة، القرارات المتعلقة سواء: بنوع الغذاء أو الكمية، أو بطريقة تأدية العمل المنزلي أو بتوزيع المهام، ونفس الشيء بالنسبة لتنظيف الملابس والأواني وتحضير الواجبات...
=< كلها مؤشرات للقرارات التي تهم النشاطات المنزلية للعائلية.

أما البعد **المالي** لموارد الزوجين فيمكن ملاحظته مثلا: عن طريق المداخيل، التوفير، الودائع ...

- أما البعد **الفكري** فيمكن ملاحظته من خلال حامل التمدرس (التحصيل).

- التأكد من شمولية المؤشرات (تشير إلى ما ينصف عنه، وهل نضيف أو نحذف أو نعدل) وأن هذه الشمولية تعطي كل عناصر البعد.

- التأكد من أن مؤشرات بعدما لا تتعدى إلى مجال بعد آخر يشير إلى واقع آخر.

مثال: فشرء غسالة الاواني وإن كانت تابعة للمجال المنزلي ففي هذا المثال لها علاقة أكثر بالبعد الاقتصادي، لأن الأمر يتعلق بقرار اقتصادي هام.

- إذا كانت حدود الفرضية تتميز بمستوى تجريدي منخفض كثيرا يمكن أن تخرج مع المؤشر كونها تمنح الإشارة التي يمكن من خلالها أن نلاحظه مثل حدود كالجنس، السن، الدخل، التمدرس، كلها يمكن استخدامها كمؤشرات مباشرة في الدراسة.

2. نموذج: تحليل مفهومي لفرضية

فرضية: موارد الزوجين تحدد سلطتها العائلية

المفاهيم (المتغيرات)

موارد الزوجين

سلطة عائلية

هي مجمل الامكانيات

فعل أخذ قرارات هامة داخل

التي يمتلكها كل زوج

العائلة

والتي تميزه عن الآخر

امكانيات من صنف

ميادين النشاطات

الأبعاد

المؤثرات

